

دور التمويل الإسلامي التعاوني في تحقيق أهداف التنمية المستدامة-تجربة المصارف التعاونية المالية

The Role of Islamic Cooperative Finance in Achieving Sustainable Development Goals (SDGs) - Malaysian Cooperative Banks Experience

بن شرشار عز الدين

جامعة 08 ماي 1945، الجزائر

Bencharchar.azzedine@univ-guelma.dz

باهي موسى*

جامعة 08 ماي 1945-قلمة، الجزائر

bahi.moussa@univ-guelma.dz

تاريخ القبول: 2023/03/14

تاريخ الاستلام: 2023/01/10

*Corresponding Author: bahi.moussa@univ-guelma.dz

ملخص:

تسعى هذه الدراسة لتسليط الضوء على دور التمويل التعاوني الإسلامي كأحد الآليات المبتكرة لتمويل التنمية المستدامة. فلقد شهد هذا النمط التمويلي تطوراً كبيراً منذ ظهوره كنتيجة للتنوع الثري فيه وحدائث الأدوات المالية التي يجيزها في ضوء المنافسة غير التعاونية. وبفرض أن التمويل التعاوني الإسلامي ضروري للتنمية المستدامة، توصلت الدراسة إلى أن المؤسسات التعاونية الإسلامية يمكن أن تلعب دوراً محورياً نحو التقدم في أهداف التنمية المستدامة باعتبار أنها تجمع بين الربحية طويلة الأجل، السلوك الأخلاقي، العدالة الاجتماعية والحماية البيئية. ولإثبات هذا الدور استعرضت الدراسة تجربة المصارف التعاونية المالية التي ابتكرت منتجات إسلامية جديدة وعززت المنتجات القائمة على النهج التعاوني المستدام القائم على مقاصد الشريعة الإسلامية وحققته الريادة في نتائج التنمية المستدامة.

الكلمات المفتاحية: التمويل التعاوني، أهداف التنمية المستدامة، التمويل التعاوني الإسلامي، التمويل التقليدي التعاوني

تصنيف JEL: G21

Abstract:

This study seeks to highlight the role of Islamic cooperative finance as one of the innovative mechanisms for financing sustainable development. This funding pattern has evolved considerably since its emergence as result of its rich diversity and the newness of the financial instruments it allows in the light of non-cooperative competition. Assuming that Islamic cooperative financing is essential for sustainable development, the study found that Islamic cooperative institutions could play a pivotal role in advancing sustainable development goals as they combine long-term profitability, ethical behavior, social justice and environmental protection. To demonstrate this role, the study reviewed the experience of Malaysian cooperative banks that have created new Islamic products and promoted products based on a sustainable cooperative approach based on the purposes of Islamic Maqasid al-Shariah and achieved leadership in sustainable development outcomes.

Keywords: Cooperatives, Cooperative Financing, Sustainable Development Goals, Islamic Cooperative Financing, Traditional Cooperative Financing.

المؤلف المرسل: bahi.moussa@univ-guelma.dz

I. مقدمة:

شكل ظهور أهداف التنمية المستدامة تحدياً لقطاع الخدمات المالية، وأضحى تمويل أهداف التنمية المستدامة مهمة معقدة تتطلب تنسيقاً قوياً بين أصحاب المصلحة والفاعلين من أجل تعبئة موارد غير مسبوقه لدعم تنفيذها، وهو ما يتطلب بدوره درجة عالية من التعاون والشراكة بين جميع هؤلاء الفاعلين، فالهدف السابع عشر من أهداف التنمية المستدامة بشكل خاص يركز على قضية التعاون لدعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة في جميع البلدان. حيث تناولت الأهداف الإنمائية للألفية التي سبقها عدد محدود من أهداف التنمية البشرية العالمية الملموسة، بينما توسعت أهداف التنمية المستدامة لما بعد 2015 إلى الأهداف غير المنجزة للأهداف الإنمائية للألفية وذهبت إلى أبعد منها. ونظراً للطابع التحويلي والمستدام لخطة التنمية الجديدة، كان لا بد من تعبئة جميع الموارد الممكنة إذا ما أريد للعالم أن ينجح في تحقيق أهدافه. ومن هنا جاءت أهداف التنمية المستدامة كفرصة للتمويل الإسلامي لإعادة تعريف وتعميق دوره في تمكين الناس في التنمية الاجتماعية والاقتصادية والبيئة. وينطبق هذا بشكل خاص على التمويل التعاوني الإسلامي الذي تم تحديد دوره بشكل ضيق في الماضي وتم تجاهله لاحقاً، ناهيك عن العديد من التحديات وعراقيل التي حالت دون لعب هذا النمط التمويلي دوره لاسيما ما تعلق بالقضايا المرتبطة بمقاصد الشريعة وتطبيقاتها في العالم الإسلامي وغير الإسلامي على حد سواء. إضافة إلى انكفاء على العالم الإسلامي منذ نشأته وتطوره. وبالتالي كان لا بد من السعي لإبراز دوره ومكانته الحقيقية من خلال دمج مبادئه وقيمه الأخلاقية وأهداف التنمية المستدامة بشكل واستباقي. وبالنظر لتأخر العديد من الدول الإسلامية من حيث التقدم لتحقيق أهداف التنمية المستدامة كنتيجة لنقص الاستثمار والتمويل فلقد حان الوقت لأن يلعب التمويل الإسلامي دوره كآلية لتمويل احتياجات المسلمين وحتى غير المسلمين. واستناداً لما سبق تتمحور إشكالية الدراسة حول التساؤل الرئيسي التالي:

- ما مدى قدرة التمويل الإسلامي التعاوني على المساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة؟
ويتضمن التساؤل الرئيسي الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هو التمويل الإسلامي التعاوني؟
 - كيف تعمل البنوك الإسلامية والتعاونية، وهل تختلف عمليات كل منها عن الأخرى؟
 - متى وكيف نشأت الحركة التعاونية في المؤسسات المالية الإسلامية؟
 - كيف تساهم المؤسسات المالية التعاونية في أهداف التنمية المستدامة؟
 - ما الذي يمكن الاستفادة منه وتعلّمه من التجارب الدولية الرائدة في حالة ماليزيا؟
- يمكن تحديد مجموعة من الفرضيات، تتمثل في:
- يستند التمويل الإسلامي على مقاصد الشريعة الإسلامية فهو جزء لا يتجزأ من عقيدة الإسلام.
 - تعتبر التعاونيات المالية الإسلامية من الآليات الداعمة لتحقيق أهداف تحقيق التنمية المستدامة.
 - ترتبط القيم والمبادئ التعاونية الإسلامية ارتباطاً وثيقاً ومتناسقاً بالأهداف المحددة في 17 هدفاً من أهداف التنمية المستدامة.

- حققت البنوك التعاونية الإسلامية في ماليزيا من خلال المساهمة برامج تحقيق أهداف التنمية المستدامة نجاحاً باهراً وأصبحت رائدة الأعمال المستدامة في العالم.

تأتي أهمية البحث من خلال الدور المنتظر أن تلعبه المؤسسات التعاونية الإسلامية بمختلف صورها في تحقيق أهداف السياسات الاقتصادية والاجتماعية وحتى البيئية، والتي تؤدي إلى دفع التنمية المستدامة. كما أن تعدد الأنشطة والمجالات التي تعمل فيها التعاونيات يعني إمكانية واسعة للمساهمة في الأداء الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والثقافي للمجتمع كالتعاونيات الاستهلاكية، الزراعية، الإسكانية الإنتاجية... وغيرها. كما تأتي الأهمية من التزايد المطرد في أدبيات الاستدامة حول التعاونيات بشكل كبير في السنوات الأخيرة، وبرز "خطاب تعاوني" حول الاستدامة مرتبط بخصائص وحقائق تاريخية واجتماعية واقتصادية وسياسية لها.

تسعى هذا الدراسة إلى تسليط الضوء على سبل دمج وتطوير نموذج التعاون الإسلامي في العالم وتكييف مع متطلبات التنمية المستدامة وتطبيقاتها، لا سيما أن احتياجات تمويل مجتمع مسلم كبير ومتنامي بما يتماشى مع معتقداتهم الإسلامية ومقاصد الشريعة. وهذه محاولة أولية لاستكشاف مسألة ما إذا كانت مساهمات المؤسسات المالية للتعاونيات في التنمية المستدامة تختلف عن غيرها من المؤسسات المالية وتثير المزيد من التساؤلات فيما يتعلق بالفرق التعاوني في تحقيق ذلك. حيث أن المؤسسات التعاونية الإسلامية - بما في ذلك الاتحادات الائتمانية والبنوك التعاونية من بين تلك المؤسسات المالية الأكثر بعداً عن الأسواق المالية "المضاربة"، كما أنها نجت تداعيات من الأزمة المالية العالمية نسبياً.

ولأجل توضيح الأفكار وتبسيط الضوء على النتائج تم الاستعانة بالمنهج الوصفي التحليلي والمنهج التاريخي للإحاطة الجوانب النظرية للموضوع من سرد للنشأة والتعريف بالمتغيرات الأساسية للبحث والاستعراض المفاهيم العامة التمويل الإسلامي والتعاوني، كما تم استخدام المنهج التحليلي للمقارنة بين ذات التمويل ذو الطابع الإسلامي والتعاوني وكذلك لتوضيح مبادئ وأدوات كل من التمويل التعاوني والبنوك الإسلامية مع الاستعانة في التحليل بالبيانات والإحصائيات لعرض تجربة ماليزيا التي تعتبر تجربة رائدة في هذا المجال. أما فيما يخص أدوات الدراسة فقد اعتمدنا على مجموعة من المقالات والتقارير المتخصصة والدوريات والإحصائيات والإنترنت والتي أغلبها باللغة الأجنبية.

أولاً: مدخل للتمويل الإسلامي والتعاوني

1. مفهوم للتمويل الإسلامي ونبذته العالمية:

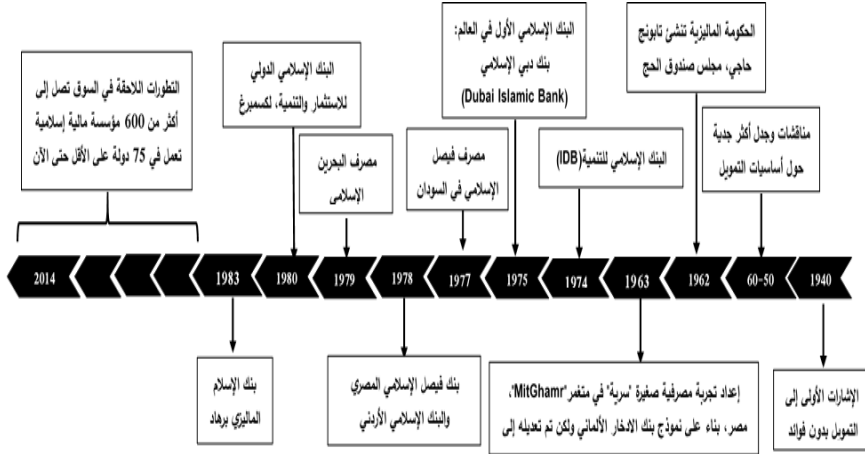
يشير التمويل الإسلامي إلى الوسائل والأدوات التي تقدمها المؤسسات المالية في العالم الإسلامي، بما في ذلك البنوك ومؤسسات الإقراض الأخرى، من خلال جمع رأس المال وفقاً للشريعة. كما يشير إلى أنواع الاستثمارات المسموح بها بموجب هذا الشكل. (Ross, 2022). حيث أن التمويل الإسلامي يتمثل في المعاملات التي تقوم بها الأطراف المتعاقدة من خلال تبادل السلع والخدمات وفقاً للشريعة الإسلامية. لقد نما القطاع المصرفي الإسلامي، الذي يعد العنصر المهيمن في صناعة التمويل الإسلامي بشكل كبير منذ أن بدأت أول تجربة معروفة في قرية "متغمر" المصرية في عام 1963. (World Bank And Islamic Development Bank Group (IDBG), 2016, p. 57)

كما يشير التمويل الإسلامي إلى نظام مصرفي يستند إلى قوانين الإسلام المعروفة باسم ""مقاصد الشريعة"، ويسترشد بالاقتصاد الإسلامي. والمبدأ الأساسي للذات يميزان العمل المصرفي الإسلامي عن نظرائهما التقليديين هما تقاسم الأرباح والخسائر، وتحريم الفوائد. (Amin Jan M. N., 2021) حيث أن هذا التمويل لا يتعلق فقط بالتمويل والاستثمار كمؤسسات تمويل تقليدية، بل هو جزء لا يتجزأ من عقيدة الإسلام، يهدف إلى دعم التضامن المتبادل بين جميع المعنيين: لا يجوز مطلقاً استغلال مقدم أو مستخدم التمويل أو الحصول على حصة غير متناسبة من الفوائد. وينبع التحريم المفروض على سعر فائدة محدد سلفاً (الربا) ما يلي: العائد المحدد سلفاً الذي يختلف فقط في ظروف الإفلاس المحدودة للغاية لن يكون له صلة وثيقة بالنشاط "الحقيقي". وعوض عن ذلك تم تصميم العقود لتقاسم المخاطر ذات الصلة وخاصة مخاطر السوق والائتمان. (Saeed Al-

Muharrami And Daniel C. Hardy, 2013)

لقد مزجت هذه التجربة فكرة بنوك الادخار الألمانية مع مبادئ المصرفية الريفية ضمن مبادئ الإطار الإسلامي، فخلال السنوات الأربعين الماضية، كانت المؤسسات المالية الإسلامية تنمو وتتحوّل إلى صناعة عالمية وتلعب دوراً هاماً في العالم المالي الحديث. وعلى الرغم من أن حصة التمويل التجاري الإسلامي من إجمالي التمويل التجاري العالمي لا تزال ضئيلة حوالي 1.5 ٪، إلا أن الإحصاءات تشير إلى النمو الإيجابي للسوق المالي الإسلامي في جميع القطاعات. فلم ينحصر نمو وانتشار التمويل الإسلامي في دول مجلس التعاون الخليجي أو الدول ذات الأغلبية المسلمة فقط، بل أظهرت الدول غير الإسلامية مثل هونغ كونغ ولوكسمبورغ والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية اهتماماً متزايداً بهذه الصناعة، ومن المستغرب أن سنغافورة الدولة الوحيدة ذات الأغلبية غير المسلمة، احتلت المرتبة الأولى بين أفضل 15 دولة في مجال التمويل الإسلامي، واليوم أصبحت الأعمال المصرفية الإسلامية والتمويل والتأمين حقيقة واقعة وتزايد حصتها في السوق العالمية يوماً بعد يوم. (Mohomed, 2016) إن التعاونيات الائتمانية والمالية أقل ميلاً إلى الائتمان التمويني، وأقل عرضة لرفع معدلات القروض وحصافة في الإقراض مما يقلل من المخاطر في عملياتها. (Azma Othman F. K., 2013, p. 184)

الشكل 1: التطورات الرئيسية في التمويل الإسلامي في العالم



Source: Mamode Raffick Nabee Mohomed, (2016); "Islamic Credit Union: An Inclusive Financial Institution to Meet the Needs of the Community", COMSATS Institute of Information Technology Lahore, Pakistan, Vol. 1, p-57

يُبرز الشكل أعلاه أن التمويل الإسلامي بدأ في أوائل الستينيات من القرن الماضي بمبادرة من أفراد يتألفون من الاقتصاديين والمصرفيين وعلماء الدين الإسلاميين الذين كان اهتمامهم الرئيسي معالجة مشكلة الربا. ثم قامت المؤسسات الإسلامية بتشغيل نظام مدفوعات واسع النطاق في العصور الوسطى، وكان تأسيس أول بنك إسلامي في العصر الحديث في مصر عام 1962/63. بعدها توسعت الحركة في السبعينات بالمصادفة مع الطفرة النفطية في العديد من الدول العربية وتجدد الاهتمام بالمؤسسات الإسلامية منذ ذلك العقد (Saeed Al-Muharrami And Daniel C. Hardy, 2013، صفحة 14)

2.1. المؤسسات المالية الإسلامية "Islamic Financial Institutions":

تستند نظرية الصيرفة الإسلامية على مفهوم أن الفائدة ممنوعة منعاً باتاً في الإسلام، وأن التعاليم الإسلامية توفر التوجيه المطلوب الذي يستند إليه عمل البنوك.

1.2.1. مفهوم المؤسسات المالية الإسلامية:

التمويل الإسلامي هو نظام مالي هدفه الرئيسي هو تطبيق تعاليم القرآن الكريم. تعكس الشريعة الإسلامية أوامر الله وينظم هذا القانون جميع جوانب حياة المسلم، وبالتالي فإن للتمويل الإسلامي معنى بشكل مباشر بالقيم الروحية والعدالة الاجتماعية. (Gudarzi Farahani, 2012، صفحة 02) والهدف الرئيسي من هذا النمط التمويلي يتمثل تعبئة الموارد لتعزيز التنمية بطريقة متوافقة مع الشريعة الإسلامية. ولقد تم تشكيل عدة أنواع من منظمات الأعمال مثل البنوك الإسلامية، الصناديق الإسلامية، الصناديق الإسلامية، شركات التأجير وبيوت

التمويل الإسلامي لتخصيص موارد المجتمع للاستخدام الإنتاجي. غير أن المؤسسات المالية الإسلامية تتحرك في نفس اتجاه البنوك التقليدية في بعض الجوانب أعمالها، حيث تهيمن البنوك التجارية الإسلامية على الصناعة بشكل أساسي، كما لوحظ أن التمويل من نظيراتها التقليدية يميل على الأغلب لتلبية احتياجات الأفراد ذوي الثروات العالية والشركات والمؤسسات. (Mohomed، 2016، صفحة 10) الذين يقومون بأعمال تجارية على أسس إسلامية ويحققون المزيد والمزيد من الأرباح لتوفير عوائد أفضل للمساهمين. كما يلبون في الغالب قاعدة من العملاء ذوي الثروات العالية، أما المجالات المهمة فيه عديدة منها التمويل المصغر والقطاع التعاوني الذي له غرض اجتماعي واقتصادي وأخلاقي قائم على أساس التعاون والتضامن بين أفراد المجتمع المحلي وفيما بينهم.

2.2.1. تطور حجم وهيكل الصيرفة الإسلامية:

شهدت الأعمال المصرفية الإسلامية ذات الطابع التعاوني نمواً واسعاً، حيث كانت الحركة التعاونية بمثابة نقطة انطلاق لإنشاء وتطوير البنوك الإسلامية ولكن التخلي عنها في مرحلة معينة عندما تطورت السوق المصرفية الإسلامية. فكان الغرض من التجربة الحديثة لأعمال الربح وتقاسم المخاطر والتي تمثل حجر الزاوية في الأعمال المصرفية الإسلامية هو استكشاف ودراسة إمكانيات تعبئة المدخرات والائتمانيات المحلية كشرط أساسي للتنمية الاجتماعية والاقتصادية في العالم الإسلامي. فبينما نمت الخدمات المصرفية الإسلامية ليس فقط في البلدان الإسلامية، لكن أيضاً في العالم غير الإسلامي، ساهم كل ذلك في الانتشار العالمي للبنوك الإسلامية وإلى تغيير النظم المالية لعدد كبير من الدول الإسلامية. حيث تستمر منتجاتها وخدماتها في النمو والتطور، وحتى في الأطر القانونية والتنظيمية التي تعمل بموجبها. فالزيادة السريعة في الخدمات المصرفية الإسلامية وأهمية القطاع بالنسبة لاقتصادات مختلف البلدان الأخرى، ولا سيما الدول الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي، إندونيسيا، ماليزيا وباكستان، تجعل من المهم زيادة فهم التطورات الأخيرة والاتجاهات الحالية ومحددات هذه الصناعة. فعلى الصعيد العالمي، تمتلك جمهورية إيران الإسلامية ثلث أصول المصارف الإسلامية. جنباً إلى جنب مع السودان، وهذان البلدان الوحيدان اللذان لديهما نظام مالي يعتمد فقط على التمويل الإسلامي.

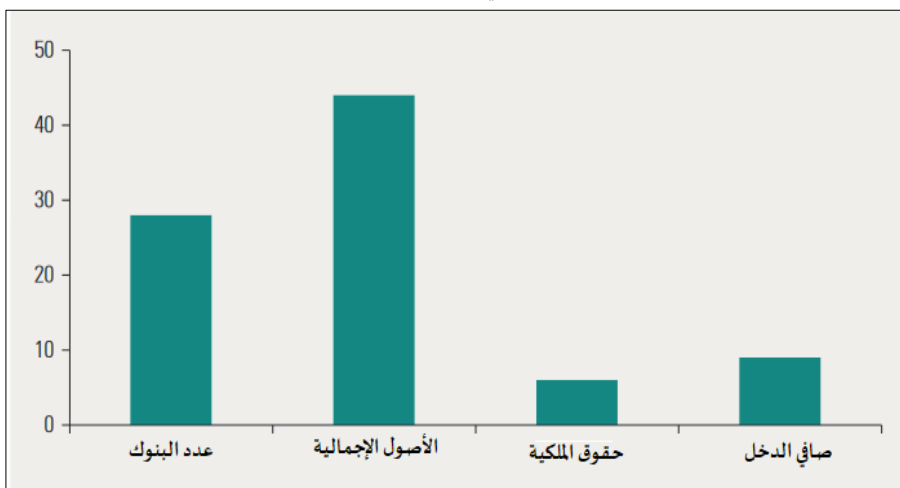
الجدول 01: أصول الصيرفة الإسلامية حسب المنطقة عام 2013

المنطقة	البلدان	الأصول الإجمالية (بليون دولار)
الشرق الأوسط ، بما في ذلك جمهورية إيران الإسلامية	الجمهورية الإسلامية الإيرانية المملكة العربية السعودية الإمارات العربية المتحدة الكويت قطر البحرين	482.40 121.70 100.30 78.70 59.00 46.20
جنوب وجنوب شرق آسيا	ماليزيا بنغلاديش إندونيسيا باكستان	156.70 17.00 13.00 6.20
إفريقيا	السودان مصر، النائب العربي تونس غامبيا	6.50 5.00 0.76 0.02
مناطق أخرى	تركيا المملكة المتحدة	44.80 3.30

Source: Islamic Finance A Catalyst for Shared Prosperity? GLOBAL REPORT ON ISLAMIC FINANCE, World Bank and Islamic Development Bank Group (IDBG), 2016, p-64.

من خلال الجدول رقم (01) ووفقا لبيانات التقارير العالمية، كان هناك 161 بنكا إسلاميا على مستوى العالم حتى نهاية عام 2014، بزيادة قدرها 28 في المائة عن عام 2010. كما نما صافي الدخل وإجمالي الأصول وإجمالي حقوق الملكية (الجدول رقم 01)، كما تبرز دول مجلس التعاون الخليجي وجمهورية إيران الإسلامية مع لاعبين مهيمنين مع غالبية الأصول في الصناعة المصرفية. ونتيجة لذلك يهيمن الشرق الأوسط على نمو الخدمات المصرفية الإسلامية على مستوى العالم. تحتل منطقة جنوب وجنوب شرق آسيا المرتبة الثانية عالميا في مجال الخدمات المصرفية الإسلامية، بنسبة 15% من حصة السوق. (الشكل رقم 02) حيث تضم المنطقة ماليزيا، كثاني أكبر اقتصاد من حيث إجمالي الأصول المالية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، ثم إندونيسيا الدولة التي تضم أكبر عدد من السكان المسلمين في العالم. وباكستان وبنغلاديش الدولتان الناشئتان في المنطقة، بأصول مجتمعة تقارب 2 % من السوق العالمية. (World Bank And Islamic Development Bank Group (IDBG), 2016).

الشكل 02: متوسط النسبة المئوية للزيادة في مختلف عناصر الصيرفة الإسلامية (2010-2013)



Source: Islamic Finance A Catalyst for Shared Prosperity? GLOBAL REPORT ON ISLAMIC FINANCE, World Bank and Islamic Development Bank Group (IDBG), 2016, P-63

لقد كانت الزيادات الأخيرة في النشاط المصرفي الإسلامي مدفوعة بعدد من العوامل عديدة أولا: أدى ارتفاع أسعار النفط قبل عام 2015، لا سيما في دول مجلس التعاون الخليجي، إلى تعزيز السيولة في هذه الاقتصادات، مما أدى إلى زيادة الطلب على الخدمات المالية. ثانيا: والأكثر إيجابية لم تتأثر البنوك الإسلامية سلبا بالأزمة المالية العالمية 2008-09 كما تأثرت البنوك التقليدية. وأخيرا: اكتسبت الخدمات المصرفية الإسلامية زخما كمنافس موثوق للخدمات المصرفية التقليدية.

3.1. مدخل للتمويل التعاوني وأنواعه:

1.3.1. مفهوم الحركة التعاونية: الإنسان كمخلوق اجتماعي له دافع طبيعي نحو التعاون فيما بينهم. فمنذ تبلور المجتمع البشري ظل التعاون دائما عاملا حيويا في التنمية البشرية والاجتماعية. حيث ينقل التعاون فكرة مساعدة بعضنا البعض وبذل جهود مشتركة لتحقيق هدف مشترك. والكلمة الإنجليزية "التعاون" (co-operation)

(operation) تعني "القيام بالأشياء معا".(doing things together)، أما "التعاونية" (Co-operative) فهي فعل نشاط التعاون ومساعدة الناس بعضهم البعض. (Selamat Malam M., 2017) أما الحركة التعاونية لديها تاريخ طويل فقد ظهرت في منتصف القرن التاسع عشر من قبل رواد روتشديل "Rochdale Pioneers". في 24 أكتوبر 1844 في روتشديل، لانكشاير "Lancashire" بإنجلترا، حيث أنشأ مجموعة من الأشخاص الذين واجهوا الاستغلال الاقتصادي والحرمان متجرا تعاونيا بناءً على مبادئ الم مساعدة الذاتية والمساعدة المتبادلة. وحددت مجموعة من المبادئ التي أصبحت أساس الإيديولوجية التعاونية والتي سرعان ما انتشرت في جميع أنحاء العالم سواء كانت مجتمعات رأسمالية أو اشتراكية. (Mohomed، 2016، صفحة 59) . ويُعرّف التحالف أدخل ويُعرّف التحالف التعاوني

الدولي "International Cooperative Alliance (ICA)" التعاونية "cooperative"، وفقا للهوية:

الجدول 02: الهوية التعاونية على النحو الذي توخاه التحالف التعاوني الدولي "ICA" في عام 1995

التعريف	اتحاد مستقل للأشخاص متحدين طوعية لتلبية احتياجاتهم وتطلعاتهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المشتركة من خلال مؤسسة مملوكة بشكل مشترك ومسيطر عليها ديمقراطيا.	
المبادئ	• العضوية الطوعية والمفتوحة؛ • مراقبة الأعضاء ديمقراطية؛ • المشاركة الاقتصادية للأعضاء	• الحكم الذاتي والاستقلال؛ • التعليم والتدريب والإعلام • التعاون بين التعاونيات • الاهتمام بالمجتمع
القيم	• المساعدة الذاتية • المسؤولية الذاتية • التضامن	• الديمقراطية؛ • المساواة • حقوق الملكية

Source: Abdi Qani Jama Abdullahi, (2015) ; “ A Comparative Analysis Of The Top 100 Cooperatives Between 2009 To 2014 In Malaysia”, Master Of Islamic Finance And Banking Univerersiti Utara Malaysia, July 2015, P-25.

في عام 1852، أنشأ فرانز هيرمان شولتز ديليتش (Franz Hermann Schulze-Delitzsch) بنكا تعاونيا في ألمانيا، وطور فريدريش فيلهلم رايفيزن (Friedrich Wilhelm Raiffeisen) الحركة بشكل أكبر. ومع وفاة رايفيزن في عام 1888، انتشرت الاتحادات الائتمانية في إيطاليا وفرنسا وهولندا والنمسا والعديد من

الدول الأخرى. وذكر التحالف التعاوني الدولي أن أكثر من 800 مليون شخص هم أعضاء في التعاونيات في جميع أنحاء العالم ، وقد تم تشغيل هذا المفهوم من الأعمال بنجاح على مدى السنوات ال 150 الماضية. (Muhammad Issyam Itam@Ismail, 2016, p. 477)

2.3.1. أنواع التعاونيات المالية: مع مرور الزمن أصبح القطاع التعاوني في كل بلد أكثر تركيزاً وأكثر تكاملاً رأسياً. وبرزت المؤسسات المالية التعاونية كمجموعة متنوعة من الأشكال المؤسسية: البنوك التعاونية، الاتحادات الائتمانية وجمعيات البناء، جمعيات الادخار والائتمان وأنظمة الائتمان المتبادل للمساعدة الذاتية وغيرها.

أ) البنوك التعاونية (Cooperative banks): البنك التعاوني هو كيان مالي ينتمي إلى أعضائه والذين هم في نفس الوقت أصحاب وعملاء مصرفهم. وغالبا ما يتم تأسيسه من قبل أشخاص ينتمون إلى نفس المجتمع المحلي أو المهني الذين لديهم مصلحة مشتركة. وفقا لتعريف الجمعية المصرفية التعاونية الدولية (International Cooperative Banking Association)، فالبنوك التعاونية (Co-op banks) "تعمل على أساس المساعدة الذاتية والدعم المتبادل جنبا إلى جنب مع النشاط لصالح أعضائها والأسواق والمجتمع. (Marta Idasz-Balina, 2020) يتم تشكيلها لتعزيز رفع مستوى القطاعات الأضعف ماليا في المجتمع وحمايتهم من براثن مقرضي الأموال الذين يقدمون قروضا بسعر فائدة مرتفع بشكل غير معقول للمحتاجين. ويتم تصميم الهيكل التعاوني على مبادئ التعاون والمساعدة المتبادلة وصنع القرار الديمقراطي والعضوية المفتوحة. وهو يتبع مبدأ 'مساهم واحد، صوت واحد' و 'لا ربح، لا خسارة'. وعليه تختلف البنوك التعاونية عن البنوك التجارية على أساس التنظيم والحوكمة وأسعار الفائدة ونطاق الأداء والأهداف والقيم. ومن أهم الخصائص الرئيسية للبنوك التعاونية هي: الكيانات المملوكة للعملاء؛ سيطرة الأعضاء الديمقراطيون؛ توزيع الأرباح؛ شمول الجماهير الريفية. (Oliver, 2008)

ب) الاتحادات الائتمانية (Credit Unions): الاتحاد الائتماني هو شكل معين من أشكال البنك التعاوني. يمثل مؤسسة مالية تعاونية غير هادفة للربح يملكها ويسيطر عليها أعضاؤها ويتم تشغيلها لغرض تعزيز الادخار، وتوفير الائتمان بأسعار معقولة، وتقديم خدمات مالية أخرى لأعضائها. فهو تعاونية مالية قد تقبل المدخرات والودائع وتوفر الائتمان والخدمات المالية الأخرى لأعضائها. (Mohomed, 2016، صفحة 59)

تم تشكيل أول اتحاد ائتماني في عام 1850 في ألمانيا من قبل فرانز هيرمان شولز-ديليتزش "Franz Hermann Schulze-Delitzsch" لإعطاء أولئك الذين يفتقرون إلى الوصول إلى الخدمات المالية الفرصة للاقتراض من المدخرات المجمعة طرفهم وزملائهم الآخرين الأعضاء. ولاحقا انتقل مفهوم التعاون المالي إلى المناطق الريفية في ألمانيا.

تسمى الاتحادات الائتمانية بأسماء مختلفة حول العالم. ففي أفريقيا، تعرف الاتحادات الائتمانية باسم ساكوس "SACCOS" (جمعيات الادخار والائتمان التعاونية) "Savings and Credit Cooperative"

Societies" التي تؤكد على روح الادخار قبل الانتماء. ويطلق في أفغانستان عليها اسم تعاونيات الاستثمار والتمويل الإسلامية، بينما في إندونيسيا، تعرف الاتحادات الائتمانية الإسلامية / التعاونيات المالية الإسلامية (Islamic Investment and Finance Cooperatives (IIFCs)) باسم بيت المال وتمويل "Baitul Maal". أما في مصر تعرف جمعية الادخار والانتماء باسم "الجمعية" "gam'iya". Bmt"wat Tamwil (Muhammad Issyam Itam@Ismail، 2016، صفحة 480).

2. التعاونيات المالية الإسلامية / الاتحادات والبنوك التعاونية الإسلامية:

1.2. مفهوم التعاون المالي الإسلامي: التعاون حجر الزاوية في المفهوم الإسلامي للحياة. فلقد حظ الإسلام على التعاون في الأعمال الصالحة وحرمة التعاون في الأعمال الشريرة والخطيئة. وهذا مصداقاً لقول الله تعالى في القرآن الكريم:

"وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَىٰ ۖ وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ ۚ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ ﴿٢﴾"

كما تشجع الشريعة الإسلامية المجتمع المسلم أو الأمة على التعاون مع بعضها البعض، وهو ما ذكره أيضاً نبينا محمد صلى الله عليه وسلم، "مرات عديدة لتذكيرنا بقيمة التعاون لأن التعاون فيه المصلحة العامة" Maslahah Ammah" وتنصح الشريعة الإسلامية الناس أن يتعاونوا كما ورد في سورة المائدة سورة 5، الآية. "قال الله سبحانه وتعالى:

يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَحْلُوا شَعَائِرَ اللَّهِ وَلَا الشَّهْرَ الْحَرَامَ وَلَا الْهَدْيَ وَلَا الْقَلَائِدَ وَلَا آمِينَ الْبَيْتِ الْحَرَامَ يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِنْ رَبِّهِمْ وَرِضْوَانًا ۚ وَإِذَا حَلَلْتُمْ فَاصْطَادُوا ۚ وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَاَنُ قَوْمٍ أَنْ صَدُّوكُمْ عَنِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ أَنْ تَعْتَدُوا ۚ وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَىٰ ۖ وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ ۚ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ ﴿٢﴾"

وللتعاون في المجال الاقتصادي أهمية وقيمة كبيرتين في الإسلام. فالإسلام يشدد على التعاون لا على الصراع بين من يمارسون أنشطة اقتصادية. فالتعاون الصادق بين صاحب العمل والموظف سيبقي عملية الإنتاج تتحرك ودنياً. (Abdullahi، 2015، صفحة 53) وتدعو مبادئ التمويل الإسلامي بشدة إلى معاملات تقاسم الأرباح والخسائر. واختصاراً، تتمتع التعاونية الإسلامية بخصائصها الفريدة تميزها تتمثل في: (Muhammad Issyam Itam@Ismail، 2016) يجب أن تكون السياسات والأهداف متوافقة مع القرآن والسنة والإجماع ومصادر الإسلام الأخرى؛

- يجب أن يوافق جميع الأعضاء على رأس المال المستخدم في الأعمال؛
- يجب على جميع الأعضاء الاتفاق على إدارة وتشغيل التعاونية وتفويض بعض الأعضاء لأداء أنشطة الشركة؛
- تعتمد نسب الربح والخسارة على الأسهم والرسوم المساهمة بها؛
- يجب أن تعمل مؤسسة الزكاة (zakat) والإنفاق (infaq) والصدقة (sadaqah) والوقف (waqf) بشكل جيد؛
- الاعتراف بالدافع الموجه نحو الربح طالما أن الشريعة يتم اتباع المبادئ بدقة؛
- الاعتراف بحرية العمل والحقوق المشتركة؛

وتجدر الإشارة إلى أن كونها تعاونية إسلامية لا يعني أن التعاونية مسجلة تحت اسم 'التعاونية الإسلامية'، فلا يوجد تصنيف بين ما إذا كانت تعاونية إسلامية أم لا أثناء تسجيل التعاونية قانونياً. ومن ثم فإن التعاونية الإسلامية تشير فقط إلى التعاونية التي تقوم بأنشطة قائمة على مبدأ الشريعة مع التركيز على مبدأ التشاركية (mutuality principle) من أجل الخير.

1.1. جذور التمويل التعاوني الإسلامي:

يعود الاهتمام الشديد لتعزيز الاتحادات الائتمانية في المجتمعات المسلمة إلى سنوات بعيدة. فقد بذلت جهود كبيرة وكرست جهودها على عدة جهات، سواء على أساس فردي أو تنظيبي، كما يتضح من التاريخ. فخلال الفترة 1980-1982، توجه الحاج سيادي رنجيم (Alhaji Saiyadi Ringim)، رئيس مجلس إدارة ناسكار "Nascar" (فيدرالية اتحاد الائتمان النيجيري) "Nigerian credit union federation" وأيضاً رئيس مجلس إدارة أكوسكا "ACCOSCA" (اتحاد الائتمان الإفريقي) ببعثة إلى العاصمة المصرية القاهرة، حيث استشار علماء الإسلام حول تطبيق الشريعة الإسلامية على الاقتصاد والتمويل وحول جدوى الاتحادات الائتمانية في المجتمعات الإسلامية. وفقاً للبروفيسور رودني ويلسون "Rodney Wilson":

"ظهرت الصيرفة الإسلامية الرسمية لأول مرة في أوائل عام 1960 من خلال الاتحادات الائتمانية لملاك الأراضي المسلمين في مصر وباكستان الذين قاموا ببساطة بتجميع موارهم ومكثهم بعد ذلك سحب الأموال لتحسينات الزراعة على أساس بدون فائدة."

"باتاني a cooperative society" بدأ تاريخ النظام المالي الإسلامي في تايلاند مع إنشاء جمعية تعاونية "التي تعمل على أساس الشريعة Pattani Islamic Saving Cooperative الإسلامية للإدخار التعاوني" الإسلامية في عام 1987..... نجحت هذه الجمعيات التعاونية الإسلامية في تأسيس نفسها كمؤسسات مالية قابلة للحياة في إدارة وتعبئة المسلمين في هذه المنطقة."

مما سبق يتضح إن التعاونيات المالية الإسلامية (Islamic financial cooperatives) تشبه إلى حد بعيد التعاونيات غير الإسلامية (non-Islamic cooperatives) وهي مؤسسات مملوكة ومدارة محلياً، ويمثل الموظفون ومجالس الإدارة العضوية والمجتمع. ومع ذلك، يتم أيضاً استشارة كبار السن المحليين والزعماء الدينيين حول الامتثال للشريعة في المنتجات والخدمات المقدمة للأعضاء المنتمين للتعاونية. غير أن هناك بعض المبادئ التي تميز بين التعاونيات الإسلامية والجمعيات التعاونية الأخرى. والفرق الرئيسي بين كلا النوعين من التعاونيات هو جانب الامتثال للشريعة (Shariah) في المنتجات والخدمات المقدمة للأعضاء.

3.2. تطور التعاونيات الإسلامية والاتحادات الائتمانية الإسلامية في العالم:

بذلت المجتمعات المسلمة على مدى السنوات الثلاثون الماضية في أجزاء مختلفة من العالم ولا سيما في بلدان الأقليات المسلمة، جهوداً لإنشاء تعاونيات واتحادات ائتمانية لمواجهة التحدي المتمثل في تجنب الاهتمام بمعاملاتها المالية. وفقاً لنابليون وسيجري "Napoleoni and Segre" (2009)، فإن المبادئ الأخلاقية التي يقوم عليها التمويل الإسلامي قد تقرب البنوك من عملائها بالروح الحقيقية التي يجب أن تميز كل خدمة مالية. وهذا يتوافق مع المحرمي وهاردي (Al-Muharrami and Hardy (2013) الذين آمنوا بقوة بأن البنك الإسلامي المنظم على أساس تعاوني وعلى وجه الخصوص خطوط الاتحادات الائتمانية يمكن أن تكون مفيدة ومتسقة للغاية مع مبادئ التمويل الإسلامي وسيعزز التشاركية في التعاملات التجارية كما تؤكد الشريعة الإسلامية. واليوم، تنمو الاتحادات الائتمانية الإسلامية باطراد. حيث في المملكة المتحدة وحدها هناك 22 تعاونية استثمارية وتمويلية إسلامية كاملة. وخلال 8 سنوات الماضية قام المجلس العالمي للاتحادات الائتمانية ببناء شبكة من 34 تعاونيات الاستثمار والتمويل الإسلامية في جميع أنحاء أفغانستان. (Mohomed, 2016، صفحة 60)

إن الغرض من تشكيل اتحاد ائتماني إسلامي هو توفير بديل ومساعدة المسلمين الذين يرغبون في تنظيم وإدارة مؤسساتهم المالية وفقاً للمبادئ المالية للإسلام ومشاركة فوائد هذا النموذج مع المجتمع. كما يمكن الاتحاد الائتماني الإسلامي المسلمين من القيام بأنشطة اقتصادية منتجة في إطار الشريعة الإسلامية.

الجدول 03: مبادئ التعاون المالي الإسلامي.

المبادئ الإسلامية	مبادئ التعاون المالي الإسلامي
تحريم المعاملات القائمة على الفائدة	التأكيد على استثمار العضو من خلال إتاحة فرصة لشراء الأسهم. يتم تقديم القروض كعقود مالية بين المقترضين والتعاونية.
تقاسم الأرباح والخسائر	إثبات ملكية الأعضاء من خلال شراء مدخرات الأسهم تقاسم الأرباح بين الأعضاء كأرباح
يجب أن تكون المعاملات مدعومة بالأصول بدلاً من المضاربة المالية. يجب أن توضح العقود المالية تفاصيل المنتج/الخدمة المحددة التي يتم شراؤها أو بيعها.	تقديم القروض عن طريق شراء أصل مادي وإما '1' تأجيله للعضو (الإجارة)، أو '2' نقل الملكية إلى العضو الذي يدفع رصيدها (المرابحة).
تحريم الأنشطة التمويلية التي تعتبر ضارة بالمجتمع	إقراض فقط للشركات المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية.

Source: Mamode Raffick Nabee Mohamed, (2016); **Islamic Credit Union: An Inclusive Financial Institution to Meet the Needs of the Community**, COMSATS Institute of Information Technology Lahore, Pakistan, Vol. 1, P-60

كما يمكن إنشاء الاتحادات الائتمانية الإسلامية من خلال القطاع التعاوني وإدارتها وفقاً للمبادئ الإسلامية والتعاونية. وحيث يفتقر المسلمون عموماً إلى المعلومات حول التعاونيات وكيفية تنظيمها وإدارتها وتشغيلها وفقاً

للشريعة الإسلامية يمكن تكييف نموذج الاتحاد الائتماني الإسلامي ليناسب العادات والقوانين الاجتماعية والاقتصادية للمسلمين بشكل عام ويتم تشغيله وفقاً للشريعة الإسلامية.

4. دور وأهمية التمويل التعاوني الإسلامي في التنمية المستدامة:

تمثل التعاونيات بشكل عام كيانات تجارية يمكنها المساهمة في خط القاعدة الثلاثي ((Triple Bottom Line "TBL" للتنمية المستدامة المكون من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية مع الامتثال لجدول أعمال الحوكمة. حيث اقترح مفهوم " خط القاعدة الثلاثية" (TBL) ، الذي قدمه إلكنغتون "Elkington" (1998) لاستدامة الشركات، وأهداف العمل هذه لا يمكن فصلها عن المجتمعات والبيئات التي تعمل فيها. كما يشار إليها ثلاثة ركائز تضم الناس "people"، الكوكب "planet" والأرباح "profits" مماثلة للعناصر الثلاثة للتنمية المستدامة. (Correia, 2019, p. 30)

1.4. علاقة أهداف التنمية المستدامة بمقاصد الشريعة:

تضم أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة حزمة من 17 هدفاً مع 169 هدفاً و232 مؤشراً تم تحديدها لحل المشكلات المتنوعة في العالم بطريقة مستدامة. وتم إطلاقها في عام 2015 ومن المقرر تحقيقها بحلول عام 2030. (Jeffrey Moxom, 2019، صفحة 05) تركز هذه الأهداف بشكل أساسي على تحقيق الأهداف الخمسة، أي الناس، الكوكب، الازدهار، السلام والشراكة. ونظراً لحجم متطلبات التمويل، فإن تعزيز التنمية المستدامة يحتاج إلى تعبئة كبيرة للموارد من مجموعة متنوعة من المصادر والاستخدام الفعال للتمويل، ويتطلب إشراك مختلف أصحاب المصلحة بما في ذلك الحكومات والشركات والمؤسسات المالية والمجتمع المدني والمنظمات غير الربحية. (Habib Ahmed، On The Sustainable Development Goals And The Role Of Islamic Finance، 2015، صفحة 75) وعلى عكس النظام المصرفي التقليدي، يعتمد نموذج الأعمال في التمويل الإسلامي على الشريعة الإسلامية أو يطلق عليه اصطلاحاً (مقاصد الشريعة). (Alhammadi، 2022)، حيث تتسق المبادئ العشرة للاتفاق العالمي للأمم المتحدة "UN Global Compact ten principles" مع وصفة الشريعة في المسائل التجارية، وهذا بصرف النظر عن الإجراءات والسلوكيات المحظورة في الشريعة فإن أحكامها تبقى ذات نطاق أوسع وبعد أخلاقي أوضح من المعايير الدنيا للاتفاق العالمي للأمم المتحدة. وبالتالي ، يمكن تعريف التنمية المستدامة في إطار النموذج الإسلامي على النحو التالي (Sustainability Guide For Islamic Financial Institutions (Ifis, 2022, p. 13):

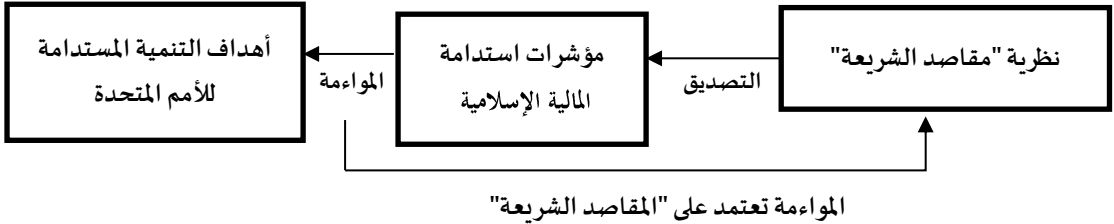
" الاعتراف بطبيعة التكامل لجميع أصحاب المصلحة للوصول إلى الوحدة (التوحيد) ضمن التوازن (القسط)، مما يتطلب الاعتراف بمساحة الفرص وإتاحتها لمسار التنمية (الفطرة) المحدد لكل صاحب مصلحة للوصول إلى الكمال، حيث يجب أن يكون نمو كل صاحب مصلحة في ونام مع أصحاب المصلحة الآخرين" مما يؤدي إلى العدالة بين الأجيال وضمها (عدالة) من خلال تحقيق الحوكمة القائمة على التوازن (إحساني) " يشير دليل الاستدامة

للمؤسسات المالية الإسلامية إلى أن هذا الرأي يرى أن كل شيء في الكون يمثل أحد أصحاب المصلحة في عمليات كل بنك إسلامي، ويجب الاعتراف بموقف أصحاب المصلحة في حوكمة البنك".

وفيما يتعلق بممارسات التنمية المستدامة فإن التمويل الإسلامي قد أظهر توافقاً مع أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة وفقاً للأدبيات الموجودة. فمن بين مكونات التمويل الإسلامي العالمي، تمثل الخدمات المصرفية الإسلامية الجزء الأكبر، تلها السندات الإسلامية (الصكوك) والصناديق الإسلامية والتأمين الإسلامي. (Othman, Islamic Banks and Sustainable Development Goals in the Arab World: A Case Study of Selected Countries, 2022, p. 08)

يمكن تعزيز تأثير التمويل الإسلامي على أهداف التنمية المستدامة إذا تم دمج الأهداف الأوسع للشريعة الإسلامية في عملياتها. يركز دور التمويل الإسلامي في تعزيز المرونة، وزيادة الاستدامة الاجتماعية (الشمول المالي)، تحقيق الأهداف البيئية والاجتماعية وتسهيل التنمية المستدامة للبنية التحتية. (Habib Ahmed, On The Sustainable Development Goals And The Role Of Islamic Financ, p. 14)

الشكل 03: علاقة مقاصد الشريعة بأهداف التنمية المستدامة



Source: Admin Jan, Mario Nino Matasa, Pia A. Albinsson, José Monteiro Martins, Rusnet Hasan and Pedro Nunes Matan, "Alignment of Islamic Banking Sustainability Indicators with Sustainable Development Goals: Policy Recommendations for Addressing the COVID-19 Pandemic", 2021, Sustainability, 2021, 13, 2607, p-06

ويوضح الشكل رقم (03) أعلاه المواءمة المقترحة لمؤشرات استدامة الخدمات المصرفية الإسلامية مع أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة على أساس مقاصد "maqasid" الشريعة (أهداف الشريعة). ويؤكد ما إذا كان مؤشر الاستدامة يتماشى مع أهداف الشريعة أم لا. كما يقترح في أي فئة من الشريعة الإسلامية تقع مؤشرات الاستدامة. ويحدد ما إذا كانت مؤشرات الاستدامة مرتبطة بفئة الضرورات من أهداف الشريعة، أو ما إذا كانت تتعلق بالمكونات التكميلية أو الترفيفية لأهداف الشريعة. حيث لا يمكن مواءمة مؤشرات الاستدامة المصرفية الإسلامية مع أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة إلا عندما يتم التأكد من أن مؤشرات الاستدامة تتماشى مع أهداف الشريعة الإسلامية. لذلك فإن مواءمة مؤشرات استدامة الخدمات المصرفية الإسلامية مع أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة تعتمد في الغالب على إقرار مقاصد الشريعة (أهداف الشريعة). حيث إن التزام المؤسسات المالية الإسلامية بالأهداف البيئية والاجتماعية يعتمد جزئياً على كيفية تصور وتنفيذ الأهداف الأكثر شمولاً للشريعة الإسلامية. (Ramla Sadiq, 2015, p. 53)

2.4. مبادئ وأدوات التمويل الإسلامي ذات الصلة بأهداف التنمية المستدامة

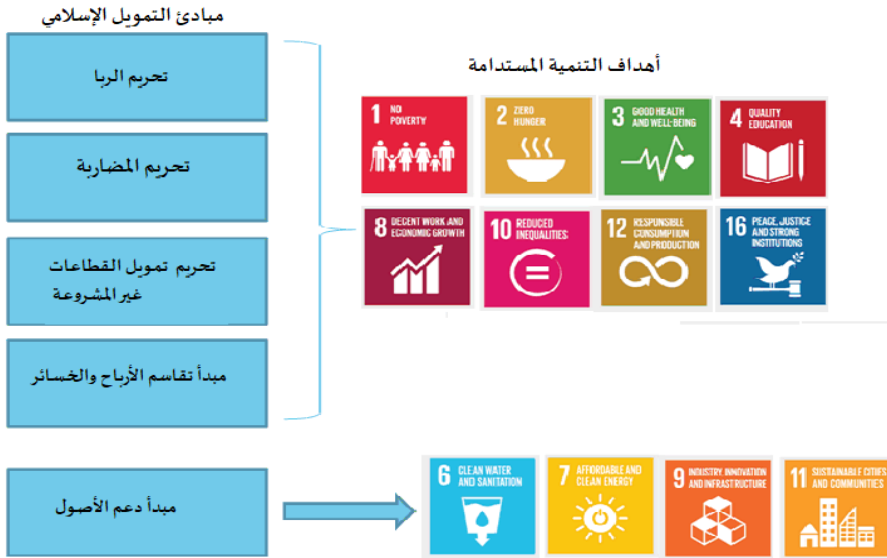
مؤخراً برزت أدلة متزايدة على أن التمويل الإسلامي له صدى بالتوافق مع أجندة 2030. بحيث يوفر وسيلة تكميلية هامة يمكن أن تقطع شوطاً طويلاً في دعم الجهود الرامية إلى التغلب على التحدي المتمثل في نقص التمويل لخطة عام 2030. فلقد رسخ التمويل الإسلامي القيم الإيجابية والخصائص والمبادئ الأخلاقية ومجموعة من أدوات التمويل الاجتماعي التي تمكنه بشكل جيد من تحفيز وتعزيز أهداف التنمية المستدامة. لكي تعتبر مؤسسة مالية أو معاملة متوافقة مع الشريعة الإسلامية، يجب أن تفي بقواعد القرآن ضد الربا وعدم اليقين. تتضمن المبادئ المحددة للإطار الأخلاقي للإطار ما يلي (Islamic Finance: Innovative Financing for Africa، 2018، the Sdgs):

- تعزيز برامج التضامن الاجتماعي والرعاية الاجتماعية من خلال طرق التبرع الإجباري والطوعي التي تسهل إعادة توزيع الثروة والفرص (الزكاة والصدقة والوقف وقرض حسن):
 - حظر الربا (الفائدة أو الفائدة المفرطة التي تؤدي إلى العبودية)، مما يحد من الديون إلى قيمة الأصول؛
 - تشجيع طرق تقاسم المخاطر / المكافآت للتمويل، وتعزيز الوصول إلى الأصول والسلع والأسواق والتمويل، وما إلى ذلك...؛
 - حظر الغرار (عدم اليقين المفرط من دفع تعويضات، خداع، المخاطر والمضاربة؛ والقمار)، تشجيع السلوك المسؤول؛
 - يجب أن تكون المعاملات مدعومة بأصول ملموسة ومحددة تثبت القطاع المالي في الاقتصاد الحقيقي وتركز على المدى الطويل؛ و
 - حظر الاستثمار في الصناعات المحظورة أو التعامل معها، ولا سيما جميع الأعمال التجارية المتعلقة بالكحول والتخمير والتبغ والمخدرات والأسلحة أو المنتجات القائمة على لحم الخنزير. الهدف النهائي لهذه المبادئ هو إنشاء نظام مالي مستدام ومنصف ومسؤول اجتماعياً.
- أما صعيد الأدوات التمويل الإسلامي، فإن أدوات وبرامج العمل الخيري الإسلامي التقليدية مثل الزكاة (الصدقة الإجبارية) والصدقة (العطاء الخيري) والوقف (التبرع بالأوقاف) هي محور نموذج التمويل الإسلامي ولها الدور الأكبر الذي تلعبه في السعي لتحقيق العديد من أهداف التنمية المستدامة. هذا، بالطبع، بالإضافة إلى تعدد الهياكل القائمة على الأصول الحقيقية التي تسهل الاستثمار طويل الأجل، مثل المضاربة (تقاسم الأرباح وتحمل الخسائر)، والودية (الحفظ)، والمشاركة (التكلفة الزائدة أو المشروع المشترك)، والمرابحة (التكلفة الزائدة)، والإجارة (التأجير): بجانب التكافل (ضمان مشترك قائم على مبدأ التعاون والتضامن المتبادل – بديل إسلامي للتأمين التقليدي-لحماية المؤسسات واستقرارها في حالة الانهيار المالي)، وسندات الصكوك (أدوات سوق رأس المال الإسلامي التي يمكن أن تعالج بعض التحديات التمويلية التي تواجهها الدول النامية) (Islamic Finance: Innovative Financing for the Sdgs، 2018).

3.4. أهمية التمويل التعاوني الإسلامي في التنمية المستدامة

يعد كل من التنمية المستدامة والتخصيص المناسب للتمويل ضروريان للعالم الإسلامي؛ حيث تصنف الدول الإسلامية من بين أفقر الدول في العالم. وعليه تمثل التعاونيات المالية طريقة لتجاوز الفردية الأثنية في جذور عدم الاستقرار المالي الحالي. إن المساهمة الأساسية للمؤسسات المالية الإسلامية في التنمية المستدامة تأتي من التمويل القائم على الحصاص أو الأسهم، مما يقلل من التعرض للمخاطر العامة ويسهم في الاستقرار العام (Ramla Sadiq, 2015، صفحة 48) كما أن التعاونيات الإسلامية دور أساسي في تلبية احتياجات الأجيال المقبلة. وفي ضمنها تكتسي التعاونيات الائتمانية أهمية خاصة، فالانتماء هو واحد من أهم الإجراءات التي تربط بين الحاضر والمستقبل. بالتوازي مع المؤسسات المالية الأخلاقية، تميل التعاونيات الائتمانية بشكل طبيعي إلى أخذ هذه القيم على عاتقها. وسوف تلعب دوراً أساسياً في تشكيل عالم أفضل (أكثر استدامة). (Credit, Ferri, Cooperatives: Challenges and Opportunities in the New Global Scenario, 2012، صفحة 08) تظهر التطورات الأخيرة أن التعاونيات المالية تساهم في التنمية المستدامة بعدة طرق، من خلال الالتزام بأهداف التنمية المستدامة، تعزيز التمويل، والانخراط في التمويل الأخضر والمستدام ومكافحة تغير المناخ... إلخ (Beishenaly, 2021)

الشكل 04: توافق مبادئ التمويل الإسلامي مع أهداف التنمية المستدامة



Source: United Nations Economic Commissions for Africa. (2018, June). Islamic finance: Innovative financing for the SDGs. Accessed June 2020.

https://www.uneca.org/sites/default/files/uploadeddocuments/HLPD/2018/if_and_sdgs-shsh-june21-2018-single.pdf.

وبين الشكل أعلاه رقم (04)، أهداف التنمية المستدامة التي تؤدي إلى تحقيق التوافق مع المبادئ الرئيسية للشريعة، وهي تمكين المستفيدين والتنمية المستدامة والازدهار المشترك. ومع ذلك، تظهر بعض المبادئ في الغالب أكثر من غيرها، وتميل المؤسسات المالية إلى الجمع بين جوانب الأدوات المختلفة لتكييف المعاملات المختلفة. كما

تقدم الأدوات المالية الإسلامية بدائل قابلة للتطبيق لإصدار الديون، من خلال الصكوك، المدعومة بالأصول، لتمويل المشاريع السيادية ومشاريع البنية التحتية في العديد من البلدان.

مما سبق يمكن التأكيد على أن التمويل الإسلامي والتنمية المستدامة لديهما القدرة على تعزيز بعضهما البعض، إن المزايا المذكورة أعلاه التي يوفرها التمويل الإسلامي كنظام تشاركي، بالإضافة إلى المرونة المعترف بها للمؤسسات المالية الإسلامية التي تطورت خلال الأزمة المالية، جعلت التمويل الإسلامي مقبولا عالميا بغض النظر عن العقيدة أو الجنسية. كما أن تمتع المؤسسات المالية الإسلامية بسجل أداء مالي قوي في السنوات الأخيرة في جميع أنحاء العالم جعلها محط اهتمام وإعجاب وهو ما تترجم من خلال تولي المنظمات الدولية كالبنك الدولي والبنك الإسلامي للتنمية ومنظمات أخرى.

ثانياً: دور التمويل التعاوني الإسلامي الماليزي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة

يتم الاعتراف بالتعاونيات الإسلامية في ماليزيا كممثلين لشكل من أشكال الخدمات المالية الإسلامية على غرار البنوك الإسلامية. حيث تشير التعاونية الإسلامية إلى كيانات تقوم بأنشطة وأعمال قائمة على مبادئ الشريعة الإسلامية. حيث تصدر ماليزيا صناعة الصيرفة والتمويل الإسلامي على مستوى العالم من خلال وجود إطار قانوني وتنظيمي مناسب ومصمم جيداً للمؤسسات المالية الإسلامية، والذي يشمل مجال الحوكمة الشرعية. إن التشديد على أهمية الالتزام بالشريعة الإسلامية في سياق أعمال التعاونية وتشغيلها قد جاء من التأثير 'غير المباشر' لقطاعي الصيرفة والتمويل الإسلامي. على الرغم من أن مصطلح "التعاونية الإسلامية" (Islamic co-operative) مرّن إلا أن له حضور تقليدي.

1. البنوك التعاونية في ماليزيا:

تعني عبارة جوتونج رويونج "Gotong Royong" في اللغة الجاوية "Javanese" الماليزية، حرفياً العمل "to work" (جوتونج)، معاً "together" (رويونج). ترتبط هذه المصطلحات ارتباطاً وثيقاً بالثقافة الماليزية ففي الماضي، كان الجيران يساعدون المجتمعات الريفية في بناء منازلهم، ويقدمون العمل البدني أو أي مساعدة أخرى، دون طلب أي شيء في المقابل. (Indrawati Yuhertiana, 2022) غير أن رواج الحركة التعاونية في ماليزيا جاء كنتيجة لحل مشكلة المديونية في المناطق الريفية في أوائل القرن العشرين ومع مرور الوقت أصبحت ركيزة مهمة في دفع النمو الاقتصادي في ماليزيا.

1.1. نشأة الحركة التعاونية في ماليزيا: بدأت الحركة التعاونية في ماليزيا في أوائل القرن العشرين. في ذلك الوقت، تعرض المزارعون في المناطق الريفية للاضطهاد والاستغلال من قبل الوسطاء في إطار مخطط "بادي كونكا" padi kunca " (بادي "padi": الأرز "rice"، كونكا "kunca": حجم الأرز "volume of rice"). فقد كان على المزارعين أن يبيعوا حتى حقول الأرز قبل محاصيلهم التي زرعت لخدمة مدفوعات الانتماء الخاصة بهم. وفي المناطق الحضرية، يكون العمال ذوو الأجور المنخفضة بمن فيهم موظفو الخدمة المدنية تحت ضغط مقرضي

الأموال. في ظل هذه الظروف، تم تقديم فكرة التعاونيات وتم إنشاء مكتب مدير التعاون في تايبينغ بيراك "Taiping, Perak" في عام 1922. في نفس العام، تم سن قانون الجمعيات التعاونية "Co-operative Societies Enactment" لعام 1922 للإشراف على التعاونيات. وتمثلت أهداف التعاونيات في تشجيع الادخار والمساعدة الذاتية والتعاون فيما بين المحتاجين. (Haque, 2010, p. 08) حيث يعرف القانون الماليزي التعاونية بأنها منظمة تتكون من أفراد بهدف تعزيز المصلحة الاقتصادية لأعضائها وفقا للمبادئ التعاونية. والجدول التالي يسلط الضوء على التطور القانوني للتعاونية في ماليزيا.

الجدول 04: التطور القانوني للتعاونيات في ماليزيا

السنة	القانون
1922	تم تمرير تشريع الجمعيات التعاونية كأول قانون للتعاونيات
1948	تم تمرير قانون الجمعيات التعاونية ليحل محل التشريع السابق.
1993	صدر قانون الجمعيات التعاونية لإنشاء تعاونيات تعتمد على الذات وتنظم ذاتيا ولتحسين المساءلة والشفافية في إدارة التعاونيات.
1995	تم تعديل قانون الجمعيات التعاونية لتعزيز ممارسات الإدارة الجيدة وتمكين الأعضاء. سمح القانون للتعاونيات بإنشاء شركات فرعية وكلفهم بتخصيص جزء من أرباحهم لتمويل مشاريع التنمية المجتمعية. وينص القانون على دور إنمائي صريح لإدارة التنمية المستدامة. وعُدل القانون مرة أخرى في عامي 1996 و 2001.
2007	تعديل لقانون الجمعيات التعاونية في عام 2007 لتبشيد اللوائح والرقابة على التعاونيات. وبشجع التعديل على تطوير التعاونيات وفقا للقيم التعاونية المتمثلة في الأمانة والجدارة بالثقة والشفافية من أجل المساهمة في تحقيق الأهداف الاجتماعية والاقتصادية للأمة.
2010	لوائح اللجنة التعاونية الماليزية (صندوق السيولة المركزي) لعام 2010 لوائح التعاونيات (صندوق المساعدة التعاونية في حالات الطوارئ) لعام 2010
2014	اللجنة التعاونية الماليزية (تعديل) {قانون 1470} قانون 2014 القواعد: اللجنة التعاونية لماليزيا لوائح (حساب الإيداع التعاوني) 2014 اللجنة التعاونية لماليزيا _ (صندوق السيولة المركزي) (تعديل) لوائح 2014.
2021	قانون التعاونيات (المعدل) لعام 2021 {القانون 1634} قانون لجنة التعاونيات في ماليزيا لعام 2007 {القانون 665}

Source: Indrawati Yuhertiana, Mehran Zakaria, Dwi Suhartini and Helmy Wahyu Sukiswo; (2022): **Cooperative Resilience during the Pandemic: Indonesia and Malaysia Evidence**, Sustainability 2022, 14, 5839. <https://doi.org/10.3390/su14105839>
<https://www.mdpi.com/journal/sustainability>

يتضح من خلال الجدول اعلاه أن مشاركة الحكومة في تشجيع التعاونيات في ماليزيا بدأت منذ بدء الحركة التعاونية في عام 1922، كانت تعرف سابقا باسم "موقف التنمية التعاونية"، ومنذ ذلك الحين، كان لدى العديد من الوزارات تعاونيات تحت وصايتها. ومؤخراً تضمن برنامج تحول تعاوني (2021-2025) الذي أعلنت عنه الحكومة تحسين الأداء التعاوني في عصر تكنولوجيا المعلومات السريعة. شمل عدة مبادرات بما في ذلك خطة التحول الحكومي، خطة التحول الاقتصادي، خطة التحول الريفي، التنمية الريفية التحويلية. والتي أكدت على ضرورة أن تكون التعاونيات قادرة على التكيف مع ظروف السوق المتغيرة.

2.1 لمحة عن النظام المالي الماليزي ومكانة المؤسسات التعاونية الإسلامية فيه.

القطاع المصرفي الماليزي متطور ومتنوع، مع وجود مجموعة واسعة من المؤسسات المالية المحلية والأجنبية. في نهاية العام 2017 كان النظام المصرفي يتألف من 27 مصرفاً تجارياً (8 محلي و19 اجنبياً) و16 مصرفاً إسلامياً (10 محلي و6 اجنبي) و11 مصرفاً استثمارياً، بإجمالي أصول تبلغ قيمتها الاجمالية 2.5 تريليون رينجيت ماليزي او ما يقارب من 200% من الناتج المحلي الاجمالي. (Low, 2022)

أ) تطور هيكل النظام المالي الماليزي: كانت صناعة الخدمات المالية في ماليزيا تقليدياً محركاً رئيسياً لتنميتها الاقتصادية، وهي أساس مخطط القطاع المالي ((Financial Sector Blueprint (FSB)، وهذه الخطة الرئيسية مدتها 10 سنوات التي يعمل على تنفيذها البنك المركزي الماليزي الذي يطلق عليه بنك نيجارا ماليزيا (Bank Negara Malaysia (BNM)، لإدارة انتقال ماليزيا نحو أن تصبح اقتصاداً عالي القيمة المضافة وذو دخل مرتفع. حيث أصدر بنك نيجارا ماليزيا المخطط الجديد في جانفي 2022، وهو مخطط القطاع المالي 2022-2026. يحدد هذا المخطط الرؤية والاستراتيجيات لتنمية القطاع المالي في البلاد، بما يتماشى مع التطلعات الاقتصادية الوطنية الرئيسية. واستناداً إلى ثلاث نتائج واسعة التمويل للجميع، التمويل من أجل التحول والتمويل من أجل الاستدامة، يحدد مخطط القطاع المالي 2022-2026 خمسة توجهات استراتيجية لتحقيق هذه النتائج: (Low, 2022):

- تمويل التحول الاقتصادي في ماليزيا؛
 - رفع مستوى الرفاه المالي للأسر والشركات؛
 - الرقمنة المتقدمة للقطاع المالي؛
 - وضع النظام المالي لتسهيل الانتقال المنظم إلى اقتصاد أكثر اخضراراً؛
 - تقديم التمويل القائم على القيمة من خلال ريادة التمويل الإسلامي.
- بالإضافة إلى جهود للمساعدة في تسريع نمو التكنولوجيا المالية (التكنولوجيا المالية)، وخاصة التكنولوجيا المالية الإسلامية، مثل الحلول المتعلقة بالتجارة والتمويل البديل والتمويل الاجتماعي والتمويل المستدام. كما

أطلقت هيئة الأوراق المالية خططها الرئيسية الثالثة لسوق رأس المال "third Capital Market Master plan" (CMP3) التي تمتد من 2021 إلى 2025، والتي تهدف إلى أن تكون بمثابة إطار استراتيجي لنمو سوق رأس المال الماليزي على مدى السنوات الخمس المقبلة. يعد المخطط الرئيسي لسوق رأس المال 3 (CMP3) أحد عوامل التمكين الرئيسية في ماليزيا، مما يمهّد الطريق لمشاركة أكبر في نمو البلاد من قبل سكانها، من خلال تمكين منتجات استثمارية وقنوات توزيع أكثر شمولاً ويمكن الوصول إليها.

الجدول 05: أفضل 10 بنوك في ماليزيا حسب حجم الأصول في نهاية عام 2021

الترتبة	المؤسسة	حجم الأصول (مليون رنجيت)
01	Malayan Banking	*890,642
02	CIMB Bank	*533,851
03	Public Bank	*461,227
04	May bank Islamic	*281,553
05	RHB Bank	*280,933
06	Hong Leong Bank	237,129
07	Am Bank	170,178
08	(Malaysia) United Overseas Bank	*129,619
09	OCBC Bank (Malaysia)	*94,796
10	HSBC Bank Malaysia	*87,650

(*) البيانات المستمدة من التقارير السنوية أو البيانات المالية لعام 2021 (ما لم ينص على خلاف ذلك) في 30 سبتمبر 2021

Source: Adnan Sundra & Low, A general introduction to the banking regulatory regime in Malaysia, 12 /05/ 2022, website:

<https://www.lexology.com/library/detail.aspx?g=80dddc1e-bdc9-430b-9ddd-e5f91629ac5>

ب) مكانة البنوك التعاونية الإسلامية في النظام المالي: تعد البنوك التعاونية إحدى الوسطاء الماليين غير المصرفيين في النظام المصرفي الماليزي وتساهم إلى جنب البنوك والمؤسسات المالية غير التعاونية في تعبئة المدخرات وتلبية الاحتياجات المالية للاقتصاد الماليزي، وهي مملوكة من قبل المودعين وقد ينخرطون في مجموعة واسعة من الأنشطة المصرفية ولكنهم يركزون عادة على إقراض التجزئة. غير أن البنوك التعاونية الإسلامية كجزء من النظام المالي الماليزي تستخدم الآليات المضمنة في المنتجات المالية الإسلامية التي تتمتع فيها بالمرونة المالية بسبب تقاسم المخاطر الأكبر بين أصحاب المصلحة في البنوك التعاونية، ويوجد في ماليزيا ثلاثة بنوك تعاونية إسلامية كبرى في ماليزيا (Al-Aidaros, 2015, p. 111):

- بنك كرجاساما راكيات ماليزيا بيرهاد (بنك راكيات) "Bank Rakyat": تأسس في سبتمبر 1954 بموجب المرسوم التعاوني لعام 1948، بعد توسع الحركة التعاونية في شبه جزيرة ماليزيا.
- بنك برساتوان ماليزيا بيرهاد (Koperasi Bank Persatuan Malaysia Berhad) المعروف بـ بنك (bank Persatuan) هو بنك تعاوني مقره في بينانغ بماليزيا. حالياً لديه 15 فرعاً تتركز معظمها في شبه

جزيرة ماليزيا مع أحدث فرع افتتح في بندر بارو أودا، جوهور باهرو، بدأت جوهور عملياتها في 17 مارس 2014 تم إعلان بنك بيرساتوان باعتباره ثاني بنك تعاوني يعد بنك راكيات.

■ البنك الإسلامي التعاوني الماليزي ((Co-opbank Pertama (CBP)) هو بنك تعاوني أنشئت بموجب قانون التعاونيات 1993 الذي ينظم بشكل مشترك من قبل لجنة الجمعيات التعاونية ماليزيا ((Cooperative Commission of Malaysia (SKM)). يقدم مجموعة واسعة من المنتجات والخدمات المتوافقة مع الشريعة الإسلامية ولديه 29 فرعاً على مستوى البلاد.

أنشأت ماليزيا أول بنك إسلامي في جويلية 1983 بتأسيس بنك إسلام ماليزيا بيرهاد (Bank Islam Malaysia Berhad). وبعد عقد من الزمان، في مارس 1993، أدخلت ماليزيا خطة مصرفية بدون فوائد (Interest free banking scheme) "KBI". في إطار هذا المخطط، شاركت 17 مؤسسة مالية تقليدية (9 بنوك تجارية، و6 شركات تمويل، ومصرفان تجاريان) وقدمت تقنيات التمويل الإسلامي من خلال فتح عدادات إسلامية منفصلة في فروعها المعروفة باسم "النوافذ الإسلامية" (Islamic windows). (Mulyany, 2009, p. 61) وكان بنك كوبراسي بيليا الإسلام ماليزيا بيرهاد (Koperasi Belia Islam Malaysia Berhad) أول تعاونية التي أدخلت التمويل القائم على الشريعة الإسلامية. ونتيجة لذلك، تم تعديل قانون التعاون لعام 1993 ليشمل قواعد ومبادئ توجيهية وفقاً لمبادئ الشريعة الإسلامية. هناك عدد قليل من العوامل التي حفزت إنشاء التعاونية الإسلامية. من بينها تجنب المعاملات الربوية، وتطبيق نظرية القانون التجاري الإسلامي وخلق الوعي بين المسلمين. (Muhammad Issyam Itam@Ismail, 2016, صفحة 479)

لقد مهد التطور السريع للنظام المالي الإسلامي المحلي الطريق لتكامله العالمي. والآن تم تكثيف الجهود التنموية في مجال التمويل الإسلامي لوضع ماليزيا كمركز مالي إسلامي دولي سيكون له دور أكبر في تسهيل التدفقات الاقتصادية والمالية الدولية. وقد تم توجيه هذه الجهود نحو التطوير المؤسسي، وتعزيز البنية التحتية المالية المحلية، وتعزيز البنية التحتية الشرعية والقانونية، وتعزيز التكامل الدولي. من حيث الأداء المالي، أظهرت الصناعة المصرفية الإسلامية ككل نتائج جديرة بالثناء في عام 2005، حيث تجاوزت الربحية والأصول لأول مرة عتبات 1 مليار رينغيت ماليزي و100 مليار رينغيت ماليزي على التوالي. ارتفع إجمالي أصول القطاع المصرفي الإسلامي في عام 2005 بشكل ملحوظ بمقدار 16.8 مليار رينغيت ماليزي أو 17.7٪ إلى 111.8 مليار رينغيت ماليزي مع أكثر من نصف الزيادة تعزى إلى نمو إجمالي التمويل بنسبة 16.5٪ (9.5 مليار رينغيت ماليزي). (Mulyany, 2009)

2. دعم التمويل التعاوني الإسلامي لأجل أهداف التنمية المستدامة:

لقد أثبتت ماليزيا ريادتها في تهيئة بيئة مواتية للاستثمار الإسلامي المسؤول اجتماعياً والتمويل الأخضر. فقد قدمت البلاد العديد من المبادرات حول التمويل المستدام لدعم الأجندة الخضراء. كما عزز قانون البنك المركزي الماليزي لعام 2009 دور المجلس الاستشاري الشرعي، ومنحه مركز الهيئة الرسمية الوحيدة في المسائل الشرعية المتعلقة

بالتنمية الإسلامية. وقد أدت التحسينات التي أدخلت على الإطار التنظيمي بعد سن قانون التمويل الإسلامي إلى تعزيز أسس الحوكمة الشرعية الشاملة والامتثال في قطاع التمويل الإسلامي. وقد أتاح ذلك للمؤسسات المالية الإسلامية الاستفادة الكاملة من مجموعة متنوعة من العقود الشرعية في المعاملات المالية لتصميم منتجات تلبي احتياجات العملاء بشكل أفضل، مع التأكد من قدسية وصحة هذه المعاملات في نظر الشريعة الإسلامية. ومن الخطوات المهمة في هذه الرحلة إدخال مبادرة الاستثمار الأجنبي المباشر، التي تدعو المؤسسات المالية الإسلامية إلى هندسة الحلول وتبني الممارسات التي لها تأثير أكثر إيجابية على الاقتصاد والمجتمع والبيئة.

وتتسق الوساطة القائمة على القيمة (value-based intermediation) أيضا مع المبادرات المالية العالمية لدعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة "SDGs" التي حددها الأمم المتحدة. واصلت البنوك الإسلامية إحراز تقدم في دفع أجندة الوساطة القائمة على القيمة "value-based intermediation (VBI)" من خلال عروض معززة والتزامات مؤسسية قوية، وفي سبتمبر 2018، أطلق بنك إتش إس بي سي "HSBC" أمانة ماليزيا أول صكوك في العالم لأهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة "UN SDG sukuk" (Rodney Gerard D'Cruz And Murni Zuyati Zulkifli Aziz, 2022)

في 25 مارس 2022، أطلق بنك نيجارا ماليزيا Bank Negara Malaysia (BNM) سعر الفائدة الإسلامي الماليزي لليلة واحدة (Malaysia Islamic Overnight Rate (MYOR-i))، وهو أول سعر مرجعي إسلامي قائم على المعاملات في العالم، ليحل محل سعر الفائدة المرجعي الإسلامي في كوالالمبور (Kuala Lumpur Islamic Reference Rate (KLIRR)) والذي ينطبق على المؤسسات التالية بين البنوك (Rodney Gerard D'Cruz And Murni Zuyati Zulkifli Aziz, 2022):

البنوك الإسلامية المرخصة:

البنوك المرخصة والبنوك الاستثمارية المرخصة التي تمارس الأعمال المصرفية الإسلامية؛
المؤسسات المالية الإنمائية المقررة التي تمارس الأعمال المالية الإسلامية؛ و
المؤسسات الأخرى بين البنوك التي تشارك مباشرة في التحويل الإلكتروني للأموال والأوراق المالية في الوقت الفعلي. وبينما ينتقل القطاع المالي الإسلامي نحو مستقبل أكثر استدامة وشمولا ومسؤولية. ألزمت السلطات المالية في البلد بدعم أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، وستظل مبادرة التنمية المالية إطارا رئيسيا لتوجيه المبادرات الإنمائية المالية. في عام 2017، يؤكد بنك ماليزيا المركزي على الحاجة إلى أن يكون للخدمات المالية تركيز واضح ومتميز على إحداث تأثير إيجابي على الاقتصاد والمجتمع والبيئة من خلال التركيز على:

- تلبية احتياجات المحرومين والمحرومين من الخدمات في سياق دعم الخدمات المالية الشاملة وتمكين نماذج الأعمال الجديدة والابتكارات الأخرى بإعطاء الأولوية لهؤلاء الفئة.
- دعم قدر أكبر من المرونة المناخية وأكثر بيئيا وستكون المبادرات المتصلة بالبيئة أيضا مجالا رئيسيا وتمثل أولوية هنا في ضمان أن يقوم القطاع المالي بتقييم المخاطر الناشئة عن تغير المناخ وتخفيفها بشكل فعال.
- مضاعفة الجهود الرامية إلى زيادة دينامية السوق ونتائج التنمية المستدامة، حيث تركز بقوة على الاستقرار النقدي والمالي. وتحقيقا لهذه الغاية يبرز المخطط نتائج ومبادئ التنمية المالية

من أهم خطوات إنشاء منظومة قوية وضع أساس لها، استفادة منظومة التمويل الإسلامي المستدام في ماليزيا من مجموعة شاملة من الإرشادات من بينها إطار صكوك الاستثمار المستدام والمسؤول وصناديق الاستثمار المستدام والمسؤول الصادرة عن هيئة الأوراق المالية في ماليزيا. وتوفر هذه الإرشادات إطارًا تنظيميًا يسهل الطريق إلى تمويل أكثر مراعاة للبيئة، واجتماعي، ومستدام. ومن المتوقع أن يقوم التمويل الإسلامي المستدام بدور أكبر حيث يساند تعهد ماليزيا بتقديم مساهمة وطنية محددة للحد من نسبة انبعاثات غازات الاحتباس الحراري إلى إجمالي الناتج المحلي بمقدار 45% قبل عام 2030. ولهذا أهميته في ضوء التزامات ماليزيا تجاه اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ من خلال وزارة الطاقة والعلوم والتكنولوجيا والبيئة وتغير المناخ. إن صعود التمويل الإسلامي وتولييه راية النمو المستدام في ماليزيا أوجد فرصًا جديدة للبلاد لريادة التمويل الأخضر.

II. الخلاصة:

يعتمد الاقتصاد الإسلامي على مجموعة من الأهداف تمثل المبادئ الأساسية التي تعزز رفاهية البشرية جمعاء، وعليه يدعم وجود التمويل والمصارف الإسلامية هذه المبادئ الإسلامية الرئيسية، والتي تتضمن تفضيل تقاسم المخاطر على تحويل المخاطر من خلال الديون، حظر الاستغلال الاجتماعي والاقتصادي والتأكيد على المعايير الأخلاقية، تعزيز القيم الأخلاقية والاجتماعية ومكافحة المشاريع (ربط المخاطر بالمكافأة) التي من شأنها تعزيز الازدهار المشترك. كما أن لديها القدرة على إضفاء قيمة مضافة على الجهود المبذولة لتعبئة الموارد من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

سعت هذه الدراسة لتبسيط الضوء على إمكانية أن يلعب التمويل التعاوني الإسلامي دورًا رئيسيًا في دعم أهداف التنمية المستدامة (SDGs). ووجدت الدراسة أن التمويل الإسلامي يمكن أن يلعب دورًا رئيسيًا في معالجة المشكلة التي يواجهها المجتمع ولديه القدرة على المساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال أساليب التمويل الإبداعية والإنتاجية. وعلى نفس القدر من الأهمية، فإن إطلاق إمكانات أدوات التمويل التعاوني الإسلامي مثل الوقف والزكاة والصدقة من شأنه تحسين الشمول المالي واستقرار القطاع المالي. إلى جانب ذلك وجدت الدراسة أيضا أن مناقشة المقاصد في المجال المالي ينبغي أن تمتد لتشمل مختلف أدوات التنمية المستدامة والحوكمة البيئية والاجتماعية. مع الأخذ في الاعتبار أهمية التكامل بين أهداف التنمية المستدامة والمقاصد الشرعية للتغلب على التحديات التي تواجه صناعة التمويل الإسلامي في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. لاسيما وأن التطور السريع للصيرفة الإسلامية أضاف تنوعا كبيرا واختيارا لكل من المسلمين وغير المسلمين الذين يرغبون في الانخراط في الأنشطة المالية الإسلامية تحت مبدأ التعاون.

لقد اعتمدت ماليزيا على البنوك التعاونية كآلية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، جعل منها نموذجا رائدا يقتدى به في المجال الاقتصادي الاسلامي نظرا لما حققه من تحولات ايجابية حدت من مستويات الفقر المجاعة والنزاعات ونهضت بالاقتصاد الماليزي الى الأفق، حيث أصبحت من البلدان المتقدمة وطنيا اقليميا وعالميا. فإذا كانت الخدمات المصرفية التقليدية تعمل فقط من دافع الربح، فيجب على التمويل الإسلامي أن يصور نفسه على أنه آلية تجمع بين الربح والأخلاق. عندما يسود هذا الوضع، سيكون المجتمع واثقا من أن الإسلام دين لا يعزز

الالتزامات الأخلاقية بين الله والبشر فحسب، بل بين البشر أيضا. وإدراكا لتفوق الصيرفة الإسلامية في تعزيز رفاهية الإنسان، فإن المجتمع ككل سيتبنى في نهاية المطاف النظام المالي الإسلامي ليس كبديل للنظام التقليدي، ولكن كخيار رئيسي للمعاملات المصرفية.

إن تحقيق هذا الالتزام المستمر يتطلب التعاون المثمر والقوي بين المنظمين وأولئك الذين يحدهم القانون لضمان قوانين ولوائح جديدة تتماشى مع الشريعة. وعلى الصعيد القطري، ينبغي تعزيز الأطر التنظيمية والإشرافية، وينبغي أن تكون الأسس القانونية لأدوات التمويل الإسلامي أكثر قوة، كما ينبغي تطوير أدوات لإدارة السيولة. أما على المستوى العالمي، يعد توحيد العقود وأحكام الشريعة الإسلامية أمرا بالغ الأهمية، بالإضافة إلى تعزيز اعتماد المعايير الدولية الصادرة عن هيئات مثل مجلس الخدمات المالية الإسلامية وهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية. مع تبني التوجهات التالية:

- التحول نحو الخدمات المصرفية والممارسات الشرعية؛ من خلال إعادة النظر في النموذج التشغيلي للمؤسسات المالية الإسلامية لتعزيز النماذج المصرفية القائمة على الشريعة الإسلامية.
- مواءمة المعايير الشرعية؛ لا بد بذل الجهود لتطوير هيئات مرجعية شرعية عالمية يمكن أن تساعد في تنسيق عمليات التمويل الإسلامي عبر البلاد والمساعدة في تسريع نمو الصناعة.
- خلق بيئة تنظيمية تمكينية؛ وبالنظر إلى المشهد المالي العالمي المتطور، تشمل التحديات التنظيمية الحاسمة ضمان تكافؤ الفرص لكل من البنوك التقليدية والإسلامية من خلال لوائح متسقة، وضمان معالجة المخاطر المنهجية في الأنظمة المصرفية المزدوجة.
- تعزيز حجم التمويل الإسلامي والوصول إليه؛ ولكي ترقى الخدمات المصرفية الإسلامية إلى مستوى الوعد بتحقيق نمو عادل، من الأهمية بمكان زيادة نطاق الخدمات المصرفية الإسلامية والوصول إليها وتوسيع نطاقها لتشمل أصحاب الدخل المنخفض.
- تحسين السيولة وضمان الاستقرار؛ ولا بد من معالجة مشكلة إدارة السيولة باستحداث أدوات جديدة من خلال البحث والابتكار، حيث يتطلب النمو والاستقرار المستدامان في البنوك الإسلامية وضع إطار شامل لإدارة المخاطر موجه إلى أوضاعها ومتطلباتها الخاصة.
- تعزيز رأس المال البشري ومحو الأمية المالية الإسلامية؛ يمكن تعزيز رأس المال البشري للصناعة من خلال إنشاء منصات معرفة موثوقة للتمويل الإسلامي من خلال التدريب المنتظم والندوات وورش العمل وورش العمل، وكذلك من خلال تطوير المعرفة الأكثر شهرة في التمويل الإسلامي للصناعة، بدعم من الصناعة والأوساط الأكاديمية.

III. الاحالات والمراجع:

(n.d.), 1211.

Abdullahi, A. Q. (2015). A Comparative Analysis Of The Top 100 Cooperatives Between 2009 To 2014 In Malaysia. *Master Of Islamic Finance And Banking Univerersiti Utara Malaysia*, p. 14.

Africa, U. N. (2018). *Islamic Finance: Innovative Financing for the Sdgs*.

Africa, U. N. (2018). *Islamic Finance: Innovative Financing for the Sdgs*. United Nations Economic Commissions For Africa.. *Islamic Finance: Innovative Financing for the Sdgs*.

- (2018, June), Accessed June 2020.. Retrieved from https://www.uneca.org/sites/default/files/uploaded-documents/hlpd/2018/if_and_sdgs-shsh-june21-2018-single.pdf
- Al-Aidaros, M. R.-H. (2015). The Need Of Independent Shariah Members In Islamic Cooperative Banks: An Empirical Study Of Professional Accountants In Malaysia. *International Review Of Management And Business Research* ,2015, P-111., 4 (1), 111.
- Alhammadi, S. (2022). Analyzing The Role Of Islamic Finance In Kuwait Regarding Sustainable Economic Development In COVID-19 Era. , *Sustainability* , 14(701). Retrieved from <https://www.mdpi.com/Journal/Sustainability>
- Amin Jan, M. N. (2021). Alignment Of Islamic Banking Sustainability Indicators With Sustainable Development Goals: Policy Recommendations For Addressing The COVID-19 pandemic. *Sustainability*, 13.
- Amin Jan, M. N. (2021). Alignment Of Islamic Banking Sustainability Indicators With Sustainable Development Goals: Policy Recommendations For Addressing The COVID-19 Pandemic. "*Sustainability* .
- Azmah Othman, F. K. (2013). A Comparative Analysis of the Co-operative, Islamic and Conventional Banks in Malaysia. *American Journal of Economics*, 184.
- Azmah Othman, N. M. (2014). Assessing the performance of cooperatives in Malaysia: an analysis of co-operative groups using a data envelopment analysis approach. *Asia Pacific Business Review*, 485.
- Beishenaly, N. (2021, 11 30). *How Do Cooperative Financial Institutions Contribute To The SDG's?* Retrieved from Faculteit Economie En Bedrijfswetenschappen : https://feb.kuleuven.be/drc/kco/blog/archief/how_do_cooperative_financial_institutions_contribute_to_the_sdgs
- COOPERATIVES IN MALAYSIA. (2018). International School Co-op Seminar co-organized by Angkasa & ICA-AP Committee on Cooperatives in Educational Institutions (ICEI) in 2018COOPERATIVES IN MALAYSIA.
- Correia, M. S. (2019). Sustainability: An Overview Of The Triple Bottom Line And Sustainability Implementation. *International Journal Of Strategic Engineering*, 2 (1), 30.
- Ferri, G. (2012). Credit Cooperatives: Challenges and Opportunities in the New Global Scenario. *Euricse (European Research Institute on Cooperative and Social Enterprises)*.
- Ferri, G. (n.d.). Credit Cooperatives: Challenges And Opportunities In The New Global Scenario. (F. Euricse, Ed.) *Working Paper* (031).
- Goglio, S., & Kalmi, P. (2017). Credit Unions and Cooperative Banks Across the World. (C.-o. a.-o. The Oxford Handbook of Mutual, Ed.) *Oxford University Press*.
- Gudarzi Farahani, Y. A. (2012). Analysis Of Islamic Bank's Financing And Economic Growth: Case Study Iran And Indonesia. *Journal Of Economic Cooperation And Development*, 04(33), 02.
- Habib Ahmed, M. M. (2015). On The Sustainable Development Goals And The Role Of Islamic Finance. 01. Retrieved from <https://documents.worldbank.org/en/publication/documents-reports/documentdetail/442091467999969424/on-the-sustainable-development-goals-and-the-role-of-islamic-finance>
- Habib Ahmed, M. M. (n.d.). On The Sustainable Development Goals And The Role Of Islamic Financ. *Policy Research Working Paper* (7266), 14.
- Hans Groeneveld, A. S.-K.-F. (2009). *Cooperative banks in the new financial system*. Rabobank Group, Economic Research Department, The Netherlands.
- Haque, A. (2010). Islamic Banking in Malaysia: A Study of Attitudinal Differences of Malaysian Customers. *European Journal of Economics, Finance and Administrative Sciences* , 08. Retrieved from <http://www.eurojournals.com>

- Hardy, S. A.-M. (August 2013). Cooperative And Islamic Banks: What Can They Learn From Each Other? *Chapter In IMF Working Papers* , 10.
- Hardy, S. A.-M. (August 2013). Cooperative And Islamic Banks: What Can They Learn From Each Other? *Chapter In IMF Working Paper*, 10.
- Hardy, S. A.-M. (August 2013)). Cooperative And Islamic Banks: What Can They Learn From Each Other? *Chapter In IMF Working Papers*.
- How do cooperative financial institutions contribute to the SDG's?* (2021, November 30). Retrieved from Faculteit Economie en Bedrijfswetenschappen : https://feb.kuleuven.be/drc/kco/blog_archief/how_do_cooperative_financial_institutions_contribute_to_the_sdgs
- Indrawati Yuhertiana, M. Z. (2022). Cooperative Resilience During The Pandemic: Indonesia And Malaysia Evidence. *Sustainability*, 14(5839). doi:[https://Doi.Org/10.3390/Su14105839](https://doi.org/10.3390/Su14105839)
- Janius, J. (June 2007). *THE MALAYSIAN CO-OPERATIVE MOVEMENT:AN EMPIRICAL ANALYSIS*. University of Sheffield, UK.
- Jeffrey Moxom, A. R. (2019). Cooperatives And The Sustainable Development Goals: The Role Of Cooperative Organisations In Facilitating SDG Implementation At Global, National And Local Levels. *International Cooperative Alliance*, 05.
- Low, A. S. (2022). *A General Introduction To The Banking Regulatory Regime In Malaysia*. Retrieved from lexology: <https://www.lexology.com/library/detail.aspx?g=80dddc1e-bdc9-430b-9ddd-e5f91629ac5b>
- Marta Idasz-Balina, R. B.-J. (2020). The Determinants Of Cooperative Banks' Community Service—Empirical Study From Poland Sustainability 2020. *Sustainability* , 12(1885). doi: <https://doi.org/10.3390/su12051885>
- MohdSofi Ariffin, A. Z. (2021). The Link Between Marketing Capabilities and Co-Operative Performance in Malaysia. *Turkish Journal of Computer and Mathematics Education*, 12(03), 1211.
- Mohomed, M. R. (2016). Islamic Credit Union: An Inclusive Financial Institution To Meet The Needs Of The Community,. *COMSATS Institute Of Information Technology Lahore* , 01, 57.
- Muhammad Issyam Itam@Ismail, R. B. (2016). Shariah Governance Framework For Islamic Cooperatives As An Integral Social Institution In Malaysia. *Intellectual Discourse*, 477–500.
- Mulyany, H. F. (2009). Islamic Banking And Economic Growth: Empirical Evidence From Malaysia. *Journal Of Economic Cooperation And Development* , 2009, P-61, 30(02).
- Oliver, W. (2008). *Co-Operative Bank: Customer Champion*. MARSH MERCER KROLL. Retrieved from <https://www.financite.be/fr/reference/co-operative-bank-customer-champion>
- Othman, A. (2022). Islamic Banks and Sustainable Development Goals in the Arab World: A Case Study of Selected Countries. *Arab Monetary Fund*, 14.
- Othman, A. (2022). Islamic Banks and Sustainable Development Goals in the Arab World: A Case Study of Selected Countries. *Arab Monetary Fund*.
- Ramla Sadiq, A. M. (2015). The Role Of Islamic Finance In Sustainable Development. *Journal Of Islamic Thought And Civilization*, 05(01), 53.
- Rodney Gerard D'Cruz And Murni Zuyati Zulkifli Aziz, A. S. (2022, October). *The Islamic Finance And Markets Law Review: Malaysia*. Retrieved from The Law Reviews: <https://thelawreviews.co.uk/title/the-islamic-finance-and-markets-law-review/malaysia>
- Ross, M. L. (2022). *Working With Islamic Finance*. Retrieved from http://www.investopedia.com/articles/07/islamic_investing.asp#ixzz4okkgcjfu.
- Saeed Al-Muharrami And Daniel C. Hardy. (2013). Cooperative And Islamic Banks: What Can They Learn From Each Other?., *Chapter In IMF Working Papers* , 10.

-
- Selamat Malam, M. S. (2017). Transformation from cooperative to a bank: An analysis of. *Journal of Advanced Research in Social and Behavioural Sciences*, 08(01), 24.
- Selamat Malam, M. S. (2017). Transformation From Cooperative To A Bank: An Analysis Of Koperasi Tentera In Malaysia. (U. U. Malaysia, Ed.) *Islamic Business School*(06010). (2022). *Sustainability Guide For Islamic Financial Institutions* (Ifis. Manama: General Council For Islamic Banks And Financial Institutions.
- World Bank And Islamic Development Bank Group (IDBG). (2016). *Islamic Finance A Catalyst For Shared Prosperity?*